

Distr.: General
28 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، وهو منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040215 030215 14-65431 (A)



بيان

إن المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، وهو إحدى أقدم المنظمات غير الحكومية ذات التأثير العالمي، يشجع التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. ويشكل تعزيز المساواة بين الجنسين لصالح الفتيات والنساء من جميع الأعمار إحدى أولوياتنا. وبالنظر إلى أن النساء الأكبر سناً يبقين محرومات ومستبعدات بشكل خاص في العديد من المجتمعات، فإننا نعتقد بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن لا يغفل عن هذا الجانب المهم، وهو الحماية الاجتماعية للمسنات، عند القيام باستعراض منهاج عمل بيجين، وكذلك بدرجة أكبر عند مناقشة إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبعد مضي عشرين عاماً على اعتماد منهاج عمل بيجين فإنه لا يزال على المجتمع الدولي أن يقوم بتلبية الاحتياجات الخاصة للمسنات في المجتمع وسد الثغرات الموجودة. إن اعتماد نهج مستمر طيلة الحياة في استراتيجيات التنمية، إلى جانب اتخاذ تدابير مدروسة جيداً لمكافحة الفقر وخطط أخرى للحماية الاجتماعية، يساعد على تعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. ويعتبر المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية أن معالجة الشواغل التالية في مجال السياسات أثناء المداولات المقبلة على المستوى الدولي هو أمر بالغ الأهمية:

شيخوخة السكان: إن الثورة الديموغرافية التي تحتاج العالم في طول العمر ستستمر في القرن الحادي والعشرين على خلفية انخفاض معدلات الولادة في العديد من البلدان، مع توقُّع أنه بحلول عام ٢٠٥٠ فإن عدد سكان العالم الذين يبلغ عمرهم ١٥ عاماً أو أقل سيتساوى مع أولئك الذين يبلغ عمرهم ٦٠ عاماً أو أكثر للمرة الأولى في التاريخ. وتشهد البلدان النامية تحولاً ديموغرافياً أكبر بكثير مما تشهده البلدان المتقدمة النمو التي تتوافر فيها خطط متقدمة للحماية الاجتماعية للمسنين والمعوقين. وفي وقتنا الحالي فإن اثنين من كل ثلاثة أشخاص تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة فما فوق يعيشون في البلدان النامية، وبحلول عام ٢٠٥٠، فإن ما يقارب ٤ من كل ٥ أشخاص سيعيشون في العالم النامي. لذلك، فإن كيفية حماية الضعفاء في عالم يتجه بسرعة نحو الشيخوخة هو سؤال حاسم بالنسبة لصانعي السياسات.

أوجه التفاوت بين الجنسين: تظل الفروق والتفاوتات بين الجنسين واضحةً بالنسبة لكبار السن في جميع بلدان العالم. وبدءاً من الولادة، فإن لدى الإناث في العديد من المجتمعات متزلة أقل، وإمكانية أقل في الحصول على التعليم، وخيارات أقل في الزواج والإنجاب، وإمكانية أقل في الحصول على العمل المأحور والحصول على وظيفة في الاقتصاد الرسمي مقارنة بالرجال. وهن أقل احتمالاً في وراثة الممتلكات، وأكثر عرضة لأن يصبحن

أرامل، وأكثر عرضة لأن يعانون من آثار الممارسات التقليدية الضارة. والنساء أكثر عرضة من الرجال لأن يصبحن مقدمات رعاية غير مدفوعة الأجر للأبناء والأحفاد والأزواج وغيرهم من الأقارب، وبالمقابل فهن أقل احتمالاً لأن يكن قادرات على الاعتماد على أزواجهن لرعايتهن في سن الشيخوخة. والنساء في سن الشيخوخة أكثر احتمالاً من الرجال للتعرض لتجربة الفقر المطلق والفقر النسبي، والاستبعاد الاجتماعي. ويرتبط الاستبعاد الاجتماعي للمرأة في المجتمع بالعديد من العوامل، بما في ذلك الحالة الزوجية والصحية والمهنية.

تنامي عدم المساواة واستمرار عدم استقرار الدخل: إن تنامي عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها هو وباء ابتليت به المجتمعات بعدد من الطرق. وبالنسبة لكبار السن في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فإن ازدياد مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل، وتدهور الصحة وتفشي التمييز على أساس السن، هي عوامل تعوق تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان. والنساء المسنات معرضات بشكل خاص للفقر وانعدام الأمن الاجتماعي. وبسبب تغير الهياكل الأسرية، تصبح حياة كبار السن أقل أمناً من الناحية الاجتماعية. ويصبح إسكانهم والعناية بهم من قبل أفراد الأسرة الأصغر سناً أقل كثيراً من ذي قبل. وبسبب أنماط التمييز الجنسانية فيما يتعلق بالدخل طوال حياتهم، فإن النساء يجمعن ثروة فردية أقل وحقوقاً فردية أقل في التحويلات التي تؤمن الدخل (مثل استحقاقات المعاشات التقاعدية)، وبالتالي يبقين أكثر عرضة بكثير عندما يكبرن في العمر. ونتيجة لذلك، تواجه النساء المسنات أوجه حرمان متعددة تتعلق بكل من النوع الجنساني والعمر.

الاختلافات بين الجنسين في العمالة والفقر: إن تأثير الاختلافات بين الجنسين وأوجه عدم المساواة في فرص التعليم والعمل يزيد خلال كل مرحلة من مراحل حياة الفرد، ويتراكم ويصبح تأثيره أصعب في سن الشيخوخة، ونتيجة لذلك فإن النساء هن أكثر عرضة لأن يصبحن فقيرات في سن الشيخوخة سواء في البلدان المتقدمة النمو أو في البلدان النامية. والنساء المسنات مرتبطات بالفقر لأسباب هيكلية عديدة، ويتأثرن به أيضاً بطرق مختلفة تتعلق بحالتهم الزوجية وعمرهن في مسار الحياة، وعرقهن، وأصلهن، وخلفيتهن اللغوية، وقدراتهن، وميولهن الجنسية، وجنسيتهن، وطبقتهن المنغلقة، وطبقتهن الاجتماعية. والنساء اللواتي يعشن بمفردهن أكثر عرضة لأن يصبحن فقيرات من النساء المتزوجات أو اللواتي يعشن مع أسر ممتدة. والنساء هن أيضاً أكثر عرضة من الرجال لأن تكون لديهن ثغرات في تاريخ عملهن بسبب ولادة الأطفال ورعايتهم، وكذلك بسبب تقديمهن الرعاية للأقارب الكبار في السن وللأزواج عند تقدمهم في السن. ويُترجم هذا إلى خسارة في دخل التقاعد،

حيث يمكن أن تتفاقم هذه الخسارة بسبب وفاة الزوج (الذكر) وفقدان دخل التقاعد المسجل باسمه.

وتُدفع للنساء أجور منخفضة لقاء "عمل المرأة"، كما أن من المتوقع منهن إلى حد كبير القيام بالمجان بأعمال مثل رعاية وتعليم الأطفال، وتمريض المرضى، وإعداد الطعام، والتنظيف، وخدمة الآخرين. ونساء البلدان النامية اللواتي يهاجرن إلى بلدان أخرى للعمل في الاقتصاد غير الرسمي، على سبيل المثال، كعاملات في المنازل، يمكن أن يجدن أنهن لا يحصلن على المعاشات التقاعدية أو على العمل مع تقدمهن في السن. ولم يعثر أي مجتمع حتى الآن على وسيلة عادلة لتعويض المرأة عن عملها الإنجابي الذي هو ذو أهمية محورية لاستمرار وجود أي مجتمع.

الخطط المُجسَّنة للحماية الاجتماعية: في حين أن العديد من كبار السن في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يظلون في القوة العاملة بأجر، إلا أنه في نهاية المطاف فإن متطلبات الوظائف التي يؤديونها قد تتجاوز قدرتهم على أداء المهام المطلوبة. وفي البلدان المتقدمة النمو فإن الضمان الاجتماعي ونظم المعاشات، إلى جانب المدخرات، تحل محل الدخل المكتسب بالنسبة لكثير من العمال الكبار في السن، وفي كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فإن الأسر قد توفر الدعم الاقتصادي اللازم لأفرادها الكبار السن. وفي حين أن النساء يدخلن في القوة العاملة بأعداد أكبر ويبقن فيها لفترة أطول على مسار حياتهن، إلا أن الاختلافات بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بالمشاركة في القوة العاملة، وتوزيع العمل المأجور وغير المأجور بين الجنسين، وظروف العمل، والإيرادات. وفي البلدان النامية على وجه الخصوص، فإن النساء يعملن بأعداد أكثر من الرجال في الوظائف المنخفضة الأجر التي تفتقر إلى الحماية الاجتماعية، والتي غالباً ما توجد في القطاع غير الرسمي. وفي البلدان النامية، فإن العمالة غير الرسمية تشكل أكثر من نصف إجمالي العمالة غير الزراعية. وفي العادة فإن العمالة غير الرسمية تعني أنه لا توجد مستحقات تقاعدية، أو أنه توجد مستحقات تقاعدية منخفضة فقط، ما لم تكن هناك أنظمة غير قائمة على الاشتراكات وذات تأثير كبير.

الجنسانية وتقديم الرعاية للأسرة: إن عبء العمل غير المدفوع الأجر يمكن أن يؤثر سلباً على النساء المسنات في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي حين تقدم النساء معظم الرعاية إلى أفراد أسرهن، فإن نظام الرعاية الطويلة الأجل يخفف العبء على النساء اللواتي يقدمن الرعاية لأسرهن كما يوفر أيضاً الرعاية المنزلية المطلوبة لكبار السن الذين يعتمدون على الرعاية ويعيشون بمفردهم. والنساء هن أيضاً أكثر عرضة من الرجال

ليصبحن مقدمات للرعاية غير المدفوعة الأجر للأبناء والأحفاد والأزواج وغيرهم من الأقارب، وفي المقابل فهن أقل احتمالاً لأن يكن قادات على الاعتماد على أزواجهن لرعايتهن في سن الشيخوخة.

وهناك أعداد متزايدة من الأسر المعيشية التي تضم أشخاصا كبارا في السن وأطفالا معالين ويغيب عنها الجيل الثاني، وذلك نتيجة لفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهجرة البالغين الذين هم في سن العمل من الأرياف إلى المدن. ففي البلدان التي أهلك فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز السكان الذين هم في سن العمل، فإن الأجداد يُتركون بدون أبناء كبار يقومون برعايتهم في سن الشيخوخة، وبدلا من ذلك فإن الأجداد يقومون بتوفير الرعاية لأحفادهم الأيتام ولأقاربهم الآخرين المعالين. ومن آثار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على النساء المسنات في أفريقيا زيادة المسؤوليات في مجال الرعاية، وانتهاك حقوق الإسكان وحقوق الملكية، وزيادة التعرض للعنف، وزيادة التعرض للفقير.

وفي بعض الأجزاء من العالم، فإن النساء المسنات هن أهداف للانتقام المجتمعي عن طريق الاتهامات بممارسة السحر، كما أنهن متضررات من قوانين الميراث التي تمنعهن من البقاء في منازلهن إذا تعرضن للطلاق أو الترميل. والآثار التراكمية لهذه الممارسات هي الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

ويعتبر المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية أن الحماية الاجتماعية لجميع الناس هي خطوة بالغة الأهمية في إيجاد "مجتمع شامل للجميع"، وهو هدف اعتبره مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن منذ عشرين عاما أحد الأهداف الأساسية. وقد تم توفير الزخم الجديد للجهود الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم عندما اعتُمدت بالإجماع التوصية ٢٠٢ المتعلقة بالحدود الوطنية الدنيا للحماية الاجتماعية في مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠١ التي عقدت في عام ٢٠١٢. وهناك اعتراف متزايد بأن تنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية التي تم تحديدها على المستوى الوطني يمكن اعتباره على أنه أداة هامة في مكافحة الفقر وعدم المساواة لجميع الناس، بما في ذلك النساء المسنات. فالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية أمر ضروري لمنع تهميش النساء المسنات في المجتمع وضمان حقوقهن. ووجود نهج قائم على الحقوق يهدف إلى حماية النساء والرجال والأطفال من المخاطر ومواطن الضعف يساعد على الحفاظ على رفاههم طوال دورة حياتهم، ويضمن الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، كما يضمن الحصول على مستوى أساسي من تأمين الدخل. وقد أيد المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية

تلك المبادرة منذ بدأها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩. وفي توحيد للقوى مع أكثر من ٨٠ من المنظمات غير الحكومية الأخرى، شكل المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية تحالفاً عالمياً للحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، لديه دور متزايد الأهمية في تحديد شكل النقاش، وزيادة الوعي، وتحقيق توافق وطني في الآراء بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، وجعل النظام الاقتصادي العالمي أكثر توجهاً نحو الناس وأكثر إنسانية.

إننا نوافق بشدة على ”عدم ترك أي أحد متخلفاً عن الركب“ ونحث اللجنة على النظر في التوصيات التالية:

- ينبغي توسيع نطاق ”ثورة البيانات“ التي ينادي بها الأمين العام للأمم المتحدة لتشمل جمع بيانات تفصيلية عن الفقر (بما في ذلك جمع البيانات على الصعيد المحلي) وتصنيفها بحسب العمر ونوع الجنس بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛
- ينبغي لتدابير مكافحة الفقر الخاصة بالمسنات أن تبدأ بالفتيات وأن تستمر طوال الحياة، وأن تضمن التغذية الكافية والرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية، والوقاية من العنف، والتعليم، والقضاء على التمييز في الحصول على فرص العمل، وخطط الحماية الاجتماعية عبر مسار الحياة، والاعتراف العادل بالعمل غير المدفوع الأجر، بما يشمل تقديم الرعاية؛
- ينبغي أن تعمل الحكومات باستمرار للحد من عدم المساواة في الدخل، وتحسين الفرص للفتيات والنساء من جميع الأعمار؛
- ينبغي أن تقوم جميع البلدان بتبني مبادرة الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، وتكييفها وفقاً للظروف الوطنية المحددة، وتنفيذها بشكل متنسق على المستوى الوطني.